

التطورات على جبهة النفط

بدون أية مائدة وتسدد بالتفصيل على مدى عشر سنوات بعد مرور فترة سماح مدتها عشر سنوات أيضا . وتقدم هذه الأموال الى الدول المعنية عبر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وخلال ١٩٧٥ سيجري استخدام المعايير ذاتها في توزيع هذه الأموال الا ان الحصص المخصصة لكل بلد قد تختلف بعض الشيء عن السنة الماضية .

(٢) فحوض المؤتمر الامين العام للمنظمة دراسة مشروع لانشاء مؤسسة عربية للطاقة وذلك استنادا الى تقرير تقدم به بعض الخبراء حول المصادر البديلة للطاقة وافضل السبل للاستفادة من استخدام البترول الى اقصى حد .

(٣) أحال المؤتمر الى امانة السر والسلطات المختصة في البلدان الاعضاء مسألة وضع وحدة نقدية تستخدم في تقييم الاستثمارات وحسابها في المشاريع المشتركة التي تقدم عليها بلدان المنظمة . اذ يتطلب هذا الموضوع مزيدا من الدروس على ما يبدو . ولا بد من الإشارة الى ان الوحدة النقدية المذكورة لا علاقة لها على الاطلاق بأسعار البترول او المدفوعات المتعلقة به .

(٤) قرر المؤتمر انشاء ثلاثة معاهد بحرية في جدة والذوخة والبصرة .

(٥) أعطى المؤتمر التوجيهات اللازمة السلي الحوض العربي لبناء السفن وصيانتها من أجل مشروع انشاء حوض جاف في الجزء العربي من منطقة البحر الابيض المتوسط .

وتقد حاول بعض أعضاء المنظمة إدراج موضوع ضبط انتاج البترول على جدول أعمال المؤتمر الا ان الملكة العربية السعودية عازت بشدة واحبطت المحاولة .

الحوار العربي - الاوروبي واتفاق اسرائيل مع السوق الأوروبية المشتركة : وقعت اسرائيل في ايار ١٩٧٥ اتفاقا يتناول التجارة والتعاون مع السوق الأوروبية المشتركة . وكان لهذا الحدث بعض التأثيرات السلبية في العالم العربي وخاصة

شهدت الفترة الاخيرة مجموعة من التطورات الهامة على صعيد الجبهة النفطية . ويمكننا تلخيصها بالاحداث التالية :

اجتماع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط :

عقد وزراء نفط الدول التابعة لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط اجتماعا في الكويت بتاريخ ٣ - ٤ ايار (مايو) (الملكة العربية السعودية ، العراق ، الكويت ، ليبيا ، دولة الامارات العربية المتحدة ، مصر ، سوريا ، قطر ، البحرين) قرروا فيه انشاء الشركة العربية للخدمات البترولية التي سيكون مقرها في ليبيا وسيكون رأسمالها الاسمي ١٠٠ مليون دينار ليبي (٢٢٨ مليون دولار) ورأس مالها المكتتب ١٥ مليون دينار ليبي (٥٠٧ مليون دولار) يسهم فيه جميع الدول الاعضاء بصورة متساوية . وستقوم هذه الشركة بانشاء فروع لها في البلدان الاعضاء تأخذ شكل مشاريع مشتركة مع شركات دولية متخصصة في كل ميدان من ميادين الخدمات البترولية المختلفة مثل المنسج الجيوفيزيقي وصيانة آبار البترول وهندسة التخزين ، الخ . وستتمتع هذه الشركة بالامتيازات نفسها التي تتمتع بها الشركات الوطنية في كل واحد من هذه البلدان . بالاضافة الى ذلك اتخذ المؤتمر القرارات التالية :

(١) استعرا الدول الاعضاء في المنظمة بتقديم القروض الخاصة (خلال ١٩٧٥) الى البلدان العربية المحتاجة والمستوردة للنفط استنادا الى المخصصات المقررة لعام ١٩٧٤ (٨٠ مليون دولار) . وتجدر الإشارة الى انه جرى خلال ١٩٧٤ تخصيص مبلغ ٨٠ مليون دولار تقدمت به سبعة من الدول الاعضاء (باستثناء مصر وسوريا والبحرين) وتم توزيعه على ست بلدان هي موريتانيا : ٤٧ ملايين دولار ، السودان : ٢٧٣ ملايين دولار ، الصومال : ٧٣ ملايين دولار ، الجمهورية العربية اليمنية : ١١ مليون دولار ، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : ١١٣ ملايين دولار ، المغرب : ٨٢ ملايين دولار . وتقدم هذه القروض